

مراجعة: إياد البرغوثي\*

## السياسات الاقتصادية لإنقاذ الأغلبية اليهودية

مراجعة لتقرير «اتجاهات ديمغرافية في إسرائيل»، إعداد: عوزي رفهون وجلعاد ملاخ،  
تحرير: روت جبيزون، إصدار: مركز «متسيلاه»، ٢٠٠٨.

تتكوّن ورقة الموقف من مقدّمة قصيرة وملخص لأهمّ ما جاء في فصولها الأربعة:

**الفصل الأول: سكّان إسرائيل، ١٩٤٨-٢٠٠٨**، يقدّم الفصل الأول مراجعة تاريخيّة للتطور الديمغرافي لسكّان إسرائيل منذ قيام الدولة حتى عام ٢٠٠٨. يميّز تحليل المعطيات بين المجموعات الفرعية في سكّان إسرائيل بحسب الدين: يهود، مسلمون، مسيحيّون ودروز- مع التطرق لمساهمة مختلف العوامل التي تحدّد كبر المجموعة السكانيّة: الإنجاب وميزان الهجرة. يشير الفصل إلى التراجع المتواصل للأغلبية اليهوديّة خلال العقود الأخيرة وازدياد الوزن النسبيّ للسكان الحريديم من بين السكّان اليهود. كما يتطرّق هذا الفصل إلى التوزيع الجغرافيّ لسكّان إسرائيل.

ومن أهمّ ما جاء فيه من معطيات هو أنّه خلال ستين عامّاً زاد عدد سكّان إسرائيل بشكل كبير وغير مسبوق مقارنة

عند بداية قراءتي لورقة الموقف «اتجاهات ديمغرافية في إسرائيل»، الصادرة عن «مركز متسيلاه» في العام ٢٠٠٨، لإعداد مراجعة على هذه الورقة، التي مرّ على إصدارها عقد من الزمن، لفت انتباهي شعار المؤسسة واسمها وتفصيله الطويل. الشعار: مربع رماديّ في داخله رسمة جرس مكتوب عليه بأحرف عبريّة اسم مركز الأبحاث «متسيلاه» (مُنْقَذَة) ومن تحته مثلث رأسه نحو الأسفل، يشكّلان معاً شكل نجمة داود، أما الاسم المفصّل الذي تلخّصه كلمة «متسيلاه» حروف كلماته الأولى: «مركز للفكر الصهيونيّ، اليهوديّ، الليبراليّ والإنسانيّ». تساءلت كيف ستنعكس مهمة «الإنقاذ» وهذا الجمع بين كلّ هذه المصطلحات في موقف المركز من مسألة الاتجاهات الديمغرافيّة؟

\* كاتب ومترجم.

بالدولة الغربية، من دولة عدد سكانها ٩٠٠,٠٠٠ نسمة عند التعداد السكاني الأول عام ١٩٤٨ إلى ٧,٢٥ مليون نسمة في نهاية ٢٠٠٧. كانت ذروة الأغلبية اليهودية في نهاية الستينيات، حينها وصلت إلى ٨٩٪، ومن حينها هناك اتجاه واضح لتآكل الأغلبية اليهودية، حيث نسبتها في عام ٢٠٠٧ بلغت ٨٠٪. ينبع تراجع الأغلبية اليهودية من ثلاثة أسباب رئيسية: (أ) زيادة طبيعية للسكان العرب (خصوصاً المسلمون)؛ (ب) ضمّ شرقي القدس عام ١٩٦٧؛ (ج) انخفاض، في فترات معينة، بالهجرة اليهودية.

**الفصل الثاني: أنماط ديمغرافية معاصرة، ٢٠٠٠-٢٠٠٨،**  
يتركز الفصل الثاني حول التغييرات والاتجاهات الديمغرافية في السنوات الأخيرة قبيل إعداد الورقة، والتي لها إسقاطات مباشرة على توقعات النسب العددية لليهود والعرب، وعلى التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية للسكان في إسرائيل.

يفحص الفصل تحديداً اتجاه الميل نحو انخفاض الإنجاب في أوساط الجمهور العربي، حيث انخفضت النسبة في تلك الفترة بنسبة ١٨٪، من ٤,٧٤ أطفال للأُم عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٩ أطفال عام ٢٠٠٧، وعند المجتمع البدوي تحديداً حيث انخفضت بشكل حاد بنسبة ٢٧٪ من ٩,٧٧ أطفال للأُم عام ٢٠٠٠ إلى ٧,١٤ عام ٢٠٠٧، كما يتطرق الفصل إلى تأثير تراجع «لَم الشمل» على نسبة السكان العرب منذ عام ٢٠٠٧ (بسبب سنّ قانون «المواطنة»)، إذ إنّه خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ جلب لم الشمل آلاف «المهاجرين» العرب في السنة. بموازاة ذلك، هناك اتجاه ارتفاع طفيف وغير متوقع لنسب الإنجاب اليهودي، وهو الاتجاه البارز في تلك السنوات، حيث ارتفع من ٢,٥٩ أطفال للأُم عام ٢٠٠١ إلى ٢,٨ في عام ٢٠٠٧. كذلك، يفحص الفصل اتجاهات الهجرة إلى إسرائيل ومنها في تلك السنوات.

**الفصل الثالث: توقعات سكانية، ٢٠٠٥-٢٠٣٠،** يقدم الفصل الثالث توقعات حول استمرار الأنماط الديمغرافية مستقبلاً، ويرسم سيناريوهات مختلفة للتطورات السكانية الإسرائيلية عموماً وللمجموعات السكانية الفرعية تحديداً حتى عام ٢٠٣٠. في الفصل تُعرض توقعات دائرة الإحصائيات المركزية، المُسمى: السيناريو المنتظم («المتوسط»)، كما تقدّم الورقة في المقابل سيناريو جديداً يعتمد على قراءة معدي الورقة للاتجاهات وتطورها في السنوات الأخيرة، ومشتق من مجموع الاتجاهات السائدة، ويفترض استمرار اتجاه زيادة الإنجاب اليهودي مقابل تقلص الإنجاب المسلم.

بحسب السيناريو الأول (المتوسط)، ستتقلص الأغلبية اليهودية حتى عام ٢٠٣٠ حتى تصل إلى ٧٦٪ من السكان في إسرائيل، نسبة الأطفال اليهود بين ٠-٤ سنوات ستكون أقل من ٧٠٪ من

الأطفال. بالمقابل، يتوقع سيناريو الورقة ألا تقل نسبة الأغلبية اليهودية في ٢٠٣٠ عن ٧٧٪، وأن تكون نسبة الأطفال اليهود في تلك السنة ٧٢,٦٪، وأن تتساوى نسبة الإنجاب المسلم مع نسبة الإنجاب اليهودي. يعتبر معدو الورقة هذه التوقعات تغييراً في اتجاهات التوقعات التي ستحدث على المدى البعيد توازناً بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل.

**الفصل الرابع: تبعات السياسات العامة،** يدعي معدو الورقة أنّ هذا الفصل لا يسعى لاقتراح سياسات بل لوضع مبادئ وتوجيهات عامة للسياسات العامة. هذه السياسات التي تأتي «لتضمن استمرار وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية، ديمقراطية، متطورة ومزدهرة، تدافع عن حقوق الإنسان وتعمل لصالح كلّ سكانها ومواطنيها».

يعترف معدو التقرير بأنّ مركبات هذه الأهداف تحمل في طياتها علاقات توتر، «لكنها تحمل أيضاً علاقات تكامل»، بحسب رأيهم، لأنّه: «لن تكون إسرائيل يهودية وديمقراطية، كما لن تكون متطورة ومزدهرة، ما لم تكن فيها أغلبية يهودية مستقرة، تمكّن من وجود علاقات مستقرة بين الأغلبية والأقلية واقتصاداً يميل للتطور والنمو».

يعرض الفصل الرابع نماذج لتبعات السياسات المنبثقة عن البيانات والاتجاهات التي تعرضها الورقة، كما المجالات ذات الصلة: سياسات الرفاه، التأهيل المهني، توسيع مشاركة كل الأوساط في القوى العاملة، وسياسات الهجرة، جهاز التعليم، والحدود المستقبلية لدولة إسرائيل.

تتطرق الورقة إلى ثلاثة جوانب يمكنها ضمان الأغلبية اليهودية: أولاً، الهجرة اليهودية (إعادة إسرائيليين تركوا البلاد- تقدير عددهم بنصف مليون إنسان)، ثانياً، تقليص الهجرة الفلسطينية (!) إلى إسرائيل (أهمية تعديل قانون المواطنة)، وثالثاً، إلغاء ضمّ شرقي القدس، من دون التطرق للجوانب السياسية والقومية-الدينية والأمنية المعقدة لهذه القضية، تشير الورقة إلى التأثير الكبير لهذه الخطوة على «تحسين الأغلبية اليهودية في إسرائيل وعلى الطابع اليهودي لعاصمة إسرائيل».

أما في إطار تحقيق أهداف الديمقراطية، الرفاه، الازدهار والتطور والحفاظ على حقوق الإنسان، على الدولة أن تطور أيضاً وحدة مدنية ومشاركة مدنية في حياة الدولة. وتتطرق الورقة في هذا الإطار إلى أربعة جوانب مترابطة ببعضها بشكل وثيق: الأول، مخصصات الأولاد وخط الفقر، تشير الورقة إلى أن مخصصات الأولاد المرتفعة زادت من نسب الولادة عند المجموعات الضعيفة اقتصادياً (الحريديم والعرب)، والعكس صحيح، فقد

توجز السياسات العامة المؤثرة على التوازن الديمغرافي، التي تطرحها الورقة، والمتعلقة بالمجالات الأساسية التالية، عموماً ما يمكننا تسميته موازين ديمغرافية الصراع الثلاثة، التي استخدمتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، تاريخياً، لإدارة الصراع الديمغرافي في فلسطين التاريخية، بهدف ضمان الأغلبية اليهودية: ميزان الهجرة، ميزان المكانة السياسية-القانونية للسكان، وميزان الإنجاب المتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمحفزات المادية والمعنوية المؤثرة على عدد أفراد الأسرة.

وسياسات من الطرفين» وأن «الديمغرافيا إحدى ساحات المعركة- يشنّ فيها العرب واليهود هجماتهم القومية». الجهة الوحيدة التي تقوم بسياسات و «هجمات» فعلية ذات تأثير على الموازين الديمغرافية هي إسرائيل من خلال سياسات وممارسات مختلفة، وهي إسرائيل هي وحدها من يضع سياسات وقوانين الهجرة، وهي وحدها من يمنح ويحدد المكانة القانونية لسكان كل منطقة من المناطق المحتلة، وهي وحدها من يضع السياسات الاقتصادية والمحفزات التي تؤثر على قرار الأسرة إنجاب عدد معين من الأطفال.

إنّ إنجاب المرأة الفلسطينية للأطفال ليس عملاً سياسياً ولا كفاحياً، هو ببساطة ممارسة بشرية طبيعية، حتى لو أعطي إنجاب الأطفال معنى سياسياً في سياق الصراع.

يدّعي الكاتب أن موجات الهجرة والسياسات العامة الإسرائيلية التي يصفها ب «التفضيلية» لليهود بهدف الحفاظ على الأغلبية اليهودية، أججت الخوف في نفوس أبناء الأقلية العربية في إسرائيل، وأسهمت في شدّ أزرهم وتقوية عزمهم على إنتاج أسر كبيرة للغاية»، أي يتخيل الكاتب أنّ العرب حين رأوا القادمين الجدد ينزلون من الطائرة يلوحون بالأعلام ويرون سلة الاستيعاب التفضيلية التي حصلوا عليها ركضوا نحو الأسرة الزوجية ليعوّضوا الخسارة في هذه المعركة الديمغرافية.

تتطلب ممارسة «الهجمات» الديمغرافية سيطرة سياسية وحكومية، وكذلك سياسات اقتصادية، وهذا ما يقوله طال نفسه: «لقد وظفت السياسات التي أطلقتها إسرائيل، منذ نشأتها، طائفة من الأدوات السياسية والحوافز الاقتصادية، وتتقاطع هذه السياسات بمجموعها في عدد قليل من العناصر المشتركة: تكفل المعاملة التفضيلية لليهود... وحوافز اقتصادية للمكافأة على الهجرة والإنجاب».

أدّى التقليل الحاد لهذه المخصصات إلى انخفاض نسب الولادة عند هذه المجموعات. الجانب الثاني، مواضيع التعليم الأساسية، وهو متعلق بجودة التعليم وعدم التثقيف حول «شرعية الدولة اليهودية والديمقراطية» في المدارس العربية، وبمواضيع التعليم في مدارس الحريديم. الجانب الثالث، الخدمة المدنية، مع التركيز على الرجال الحريديم والنساء العربيات وتأثيرها على الاندماج المستقبلي في سوق العمل. أما الجانب الرابع، فهو تشجيع المشاركة في القوى العاملة، إذ توصي الورقة باستثمار الجهود المبذولة لتشجيع المشاركة في سوق العمل، وخصوصاً للرجال الحريديم والنساء العربيات، لأن هناك تلاؤماً ما بين «التعليم، مهارات الاندماج في سوق العمل، المشاركة الفعلية في سوق العمل ونسب الفقر».

توجز السياسات العامة المؤثرة على التوازن الديمغرافي، التي تطرحها الورقة، والمتعلقة بالمجالات الأساسية التالية، عموماً ما يمكننا تسميته موازين ديمغرافية الصراع الثلاثة، التي استخدمتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، تاريخياً، لإدارة الصراع الديمغرافي في فلسطين التاريخية، بهدف ضمان الأغلبية اليهودية: ميزان الهجرة، ميزان المكانة السياسية-القانونية للسكان، وميزان الإنجاب المتعلق بالسياسات الاقتصادية-الاجتماعية والمحفزات المادية والمعنوية المؤثرة على عدد أفراد الأسرة.

بنظرة تاريخية، يبدو أنّ التحكم في هذه الموازين الثلاثة كان بشكل مطلق تقريباً، منذ عام ١٩٤٨، على الأقل، بيد الحركة الصهيونية وإسرائيل فقط. برأيي، هناك خطأ في التوجه الذي يصوّر بأن هناك صراعاً ديمغرافياً بين اليهود والفلسطينيين، كما يفعل ألون طال في مقاله «التحول من الخلاف الديمغرافي إلى الاستدامة» (قضايا إسرائيلية، ٧)، على أنّه نتاج «تصريحات

يعلن طال في مقاله الانتصار اليهودي وانتهاء الحرب الديمغرافية بسبب الزيادة الثابتة في معدلات المواليد اليهود والانخفاض الملحوظ على خصوبة العرب، ويقول «ولّى عصر الصراع الديمغرافي دون رجعة». لقد كان معدل المواليد للمرأة العربية في الستينيات ٩ مواليد، وهو في عام ٢٠١٨ كان ٣,١ لينخفض لأول مرة، ويصبح أقل من معدل المواليد عند اليهود ٣,١٨.

أدنى من الاستقرار الديمغرافي والازدهار الاقتصادي» وهذا يعني «تقديم الإعانات للتعليم وتعزيز الفرص المتاحة أمام النساء، وليس معدلات الخصوبة لديهن». يقترح طال سياسة اقتصادية ذات هدف مباشر وواعٍ هو تقليل الإنجاب عند الفئة الأكثر خصوبة من بين المواطنين العرب رغم إعلانه أن الحرب الديمغرافية قد وضعت أوزارها.

المشترك بين اقتراح طال وما يمكن اعتباره توصيات ورقة الموقف لمركز «متيسلا» هو مركزية السياسات الاقتصادية، خصوصاً المتعلقة بتعليم وتشغيل النساء، في التأثير على معدلات الإنجاب، وتصويرها لها كفعل إيجابي يسعى للازدهار والاستقرار والتطور. إن التأمل في التقرير من هذه الزاوية يعطي الانطباع أن الـ«متيسلا»، أي المنقذة، للأغلبية اليهودية هي فعلياً المرأة العربية بخروجها لسوق العمل.

يعلن طال في مقاله الانتصار اليهودي وانتهاء الحرب الديمغرافية بسبب الزيادة الثابتة في معدلات المواليد اليهود والانخفاض الملحوظ على خصوبة العرب، ويقول «ولّى عصر الصراع الديمغرافي دون رجعة». لقد كان معدل المواليد للمرأة العربية في الستينيات ٩ مواليد، وهو في عام ٢٠١٨ كان ٣,١ لينخفض لأول مرة، ويصبح أقل من معدل المواليد عند اليهود ٣,١٨.

يقترح طال في نهاية مقاله إلغاء سياسات الإعانات المخصصة للأسر الكبيرة، كونها من السياسات التي تشجع على الحمل الولادة وتسهم في استئراء الفقر عند البدو الذين يشكلون «أفقر الفقراء»، والذين ما تزال معدلات المواليد في أوساطهم مرتفعة للغاية، حيث «تتراوح تقديرات معدلات الخصوبة الإجمالية في أوساطهم من ٥,٥ إلى ٧ أطفال». أما الحل الذي يقترحه فهو: «تمكين النساء البدويات من بلوغ حد